المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12 et 13/12/2015

أكادير

أنشطة متنوعة حول موضوع حقوق الإنسان

8595/3

تحتضن عدد من مؤسسات التعليم العالي التابعة لجامعة ابن زهر بأكادير إلى غاية اليوم مجموعة من الأنشطة المتنوعة حول موضوع حقوق الانسان، وذلك تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وتندرج هذه الأنشطة، المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بأكادير، بشراكة مع جامعة ابن زهر في إطار «مساهمة اللجنة الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتيسير النقاش العمومي المتعدد حول حماية وإعمال الحقوق الإنسانية، وتفعيل البرنامج السنوي للجنة في الشق المرتبط بتخليد الأيام الوطنية والدولية».

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الانسان "لأكادير من خلال تنظيم هذه الأنشطة، إلى تعريف الطلبة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وذلك من أجل فتح وخلق جسور التواصل والتعاون معهم.

ويشمل برنامج تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان في جامعة ابن زهر جملة من الأنشطة، من ضمنها، تنظيم مائدة مستديرة حول موضوع «حقوق الإنسان في محك محاربة الإرهاب»، وذلك بشراكة مع فريق البحث في القانون والتكنولوجيا الحديثة التابع لكلية العلوم القانونية الإقتصادية والإجتماعية بأكادير.

الأندية الطلابية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، تضمنت أيضا أنشطة مختلفة مخلدة لهذا اليوم حيث ستقوم ثمانية أندية طلابية بتنظيم قراءات شعرية، وتقديم عروض مسرحية، وتنظيم معرض للصور الفوتوغرافية حول الإعتقال السياسي بالمغرب. وحسب المصدر ذاته، فمن المقرر أيضا تنظيم مسابقة في فن الخطابة وحقوق الإنسان، إضافة إلى عقد لقاء مفتوح مع الطلبة حول التمثيليات السردية والمسرحية لتجارب الإعتقال السياسي بالمغرب.

ويشمل برنامج الأنشطة إلى جانب ذلك، يوما تواصليا مع طلبة الأندية الجامعية بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأكادير، حيث ستعرف فقرات هذا اليوم تقديم عرض للتعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وتقديم قراءة في كتاب من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان «في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان»، بالإضافة إلى توزيع شهادات على الأندية الجامعية المشاركة في تخليد هذا اليوم.

اليزمي يقترح مراجعة ظهير التجمعات العمومية

2/4867

شدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مذكرة له حول "ضمان حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي"، على ضرورة مراجعة الظهير الشريف المنظم للتجمعات العمومية.

وفي السياق ذاته، أوصى إدريس اليزمي، رئيس المجلس، خلال تقديم مذكرة الأخير، في ندوة نظمت لمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، باستبدال العقوبات السالبة للحرية والإبقاء على الغرامات المنصوص عليها في الفصل 9 عن مخالفة مقتضيات الكتاب الأول المتعلق بالاجتماعات العمومية، وتلك المنصوص عليها في الفصل 14 عن مخالفة مقتضيات الكتاب الثاني المتعلق بالمظاهرات في الطرق العمومية.

واقترح اليزمي، استنادا إلى المذكرة ذاتها، إضافة مبدأ قرينة قانونية الاجتماعات العمومية، إلى مبدأ حرية الاجتماعات العمومية ما لم يثبت العكس، مع استبدال التعريف الحالي للاجتماع العمومي، بتعريف أوسع بمقتضاه يعرف "الاجتماع العمومي بالحضور القصدي والمؤقت لعدد من الأشخاص يرغبون في التعبير عن وجهة نظر مشتركة في فضاء عمومي، علاوة على ضمان الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتسهيل وحماية الاجتماعات السلمية.

وبخصوص استعمال القوة، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن يدرج على مستوى الفصل 21 مقتضى يتيح لمسؤول القوات العمومية أو أي شخص مؤهل من قبله بالقيام بمحاولة تفاوض- وساطة قبل القيام بأي إنذار، وإضافة مقتضى جديد يكرس صراحة مبادئ ينبغي أن يحكما اللجوء إلى القوة، ويتعلق الأمر بـ"مبدأي الضرورة والتناسب"، كما أن نصوصا تنظيمية ينبغي أن تحدد، من وجهة نظر المجلس، الأشكال العملياتية المتعلقة باللجوء إلى القوة على قاعدة هذين المبدأين، على أن تتم كل عملية لاستعمال القوة تحت مراقبة وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية.

ومن أجل تبسيط المساطر، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعويض النسخ المصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية أو بطاقة الإقامة حسب الحالة بمجرد الإشارة إلى أرقام تلك البطاقات وإعفاء جميع الجمعيات المؤسسة بصفة قانونية، والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمنظمات المهنية من سابق التصريح لعقد الاجتماعات العمومية.

وحسب المذكرة ذاتها، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان إضافة مقتضى يمنح منظمي الاجتماع العمومي إمكانية نشر فريق لحفظ النظام يسهل التعرف عليهم من أجل تسهيل تنظيم الحدث، وضمان احترام كل قيد مبلغ طبقا للقانون، شريطة ألا يتوفر فريق حفظ النظام على صلاحيات السلطات العمومية ويمنع عليه اللجوء إلى القوة، وإنما عليه أن يضمن تعاون المشاركين في الاجتماع العمومي، إذ من شأن "هذه التوصية التشجيع على التنظيم الذاتي للاجتماعات العمومية"، يوضح اليزمي.

هجر المغلي

حقوق الإنسان في قلب الحرم الجامعي المغربي

الدكتور الحبيب الدقاق: كلية الحقوق أكدال تعتزم تخصيص فضاء للتدريس حقوق الإنسان يتم وضعه رهن إشارة المشرع المغربي

الرباط// آسية المانع

وقعت كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، اتفاقية شراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، تروم التأسيس لعلاقة رسمية بين المعهد والكلية، في مجال تدريس حقوق الإنسان بالجامعة، كما تعتزم المؤسسة في الأسبوع المقبل، إبرام اتفاقية ثلاثية الأطراف هي الأولى من نوعها، بين اللجنة الوطنية للقانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومعهد جنيف لحقوق الإنسان، بهدف احتضان الكلية للمسابقة الوطنية بين طلبة الجامعات المغربية حول المحاكمات الصورية في مجال القانون الدولي الإنساني، تمهيدا للمحطتين الإقليمية والدولية، حسب ما صرح به الحبيب الدقاق عميد الكلية على هامش الندوة الوطنية، التي نظمتها الكلية صباح يوم الخميس 10 دجنبر الجاري، تحت عنوان "الجامعة المغربية ورهانات تدريس حقوق الإنسان".

وفي السياق ذاته، أشاد عميد الكلية بالدور الكبير الذي تلعبه الجامعة المغربية عامة وجامعة محمد الخامس على وجه الخصوص، في تلقين مبادئ حقوق الإنسان للطلبة، حيث أعلن في هذا الإطار عزم المؤسسة تخصيص فضاء لتدريس حقوق الإنسان يتم وضعه رهن إشارة المشرع المغربي لتقريب التشريعات القانونية المغربية مع التشريعات الدولية، خاصة منها المرتبطة بحقوق الإنسان، وكذا خلق فضاء لمناقشة مختلف وجهات النظر يكرس لتعدد الآراء وحرية التعبير، إضافة إلى إحداث كرسي علمي لسلك الدكتوراه في حقوق الإنسان خلال السنة المقبلة 2016، وذلك في إطار تفعيل دور المواكبة والتتبع الذي تراهن عليه الكلية، حسب تعبير العميد.

كما أكد الدقاق أن الجامعة تعمل أيضا على دعم الدبلوماسية المغربية، مشيرا في هذا الصدد، إلى احتضان المؤسسة للكرسي العلمي اليونيسكو لحقوق الإنسان وماستر لحقوق الإنسان، موضحا في هذا الصدد أن الجامعة أصبحت تشكل صوتا رابعا إلى جانب كل من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يجعلها تتموقع في قلب قضايا الشأن العام، وخاصة في السياسات العمومية الحقوقية على المستويين الوطني والعالمي، حسب تصريحه.

وعن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد اعتبرت جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هذه الندوة محطة مهمة في التفكير في الإنتاج الجامعي وحقوق الإنسان، مشيدة بهذه المناسبة بالدور المهم الذي تضطلع به الجامعة لارتباط نسبة كبيرة من أفراد المجتمع بها وما تشكله من تأثير عليهم، داعية الجامعة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والوعي بها من جهة، ونشر ثقافة الديمقراطية من جهة أخرى، لضمان تكوين جيل منفتح على الحقوق والحريات، حسب قولها.

ومن جانبه، أشاد نزار عبد القادر المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان، بالإنجازات المهمة التي حققها المغرب إلى جانب المعهد في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرا بالدور الذي لعبه المغرب إلى جانب سويسرا في صياغة إعلان الأمم المتحدة للشأن التثقيفي والتدريبي لحقوق الإنسان سنة 2011، ومجددا دعم المعهد لكل الأنشطة التي تقوم بها المملكة والتي من شأنها الدفاع عن حقوق الإنسان.

نشير إلى أن هذا اللقاء عرف حضور ممثلي مؤسسة فريديريش إيبرت بالمغرب، وممثل المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ورؤساء شعبتي القانون العام الخاص، إضافة إلى ثلة من الأساتذة والباحثين والطلبة وممثلي المجتمع المدني من داخل وخارج المغرب.

العلم

زواج القاصرات بين مدونة الأسرة و الحقوق الكونية للنساء

تزويج القاصرات شكل من العنف المبني على النوع يئد طفولة البنات الصغيرات

م أوحمي:

تزويج الطفلات القاصرات سيظل واضعا مدونة الأسرة محل مطالبة بالتعديل، أمام تزايد الحالات وتعذر التوصل الى آليات لوقف هذا النزف الذي يئد طفولة بنات صغيرات يجدن أنفسهن في بيت الزوجية عوض كرسي الدراسة في سن مبكرة جدا، وحول هذا الموضوع الحساس انصبت محاور الندوة العلمية ببني ملال تحت عنوان «تزويج القاصرات بين مدونة الأسرة والحقوق الكونية للنساء.» التي نظمت من طرف جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء وجمعية نساء المناطق الجبلية، بتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للجهة وتحالف ربيع الكرامة، بحضور قضاة ومحامين وباحثين وفعاليات مدنية وجمعوية.

استهلت أشغال الندوة بكلمة السيدة ثريا تناني عن جمعية مبادرات لحقوق النساء والتي دقت من خلالها ناقوس الخطر أمام المنحى التصاعدي الذي بات يعرفه ملف زواج الطفلات القاصرات لانعكاساته السلبية على مستقبل الأسرة والمجتمع، الشيء الذي يستدعي البحث عن كافة الوسائل والطرق الكفيلة بوقف هذا النزيف الذي يخلف مضاعفات بنيوية تحول دون بناء المجتمعات المتوازنة والمحمية من ممارسات تسيء إلى كرامة المرأة وإنسانيتها.

وأكد علال البصراوي رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان فرع بني ملال خنيفرة على أهمية موضوع زواج القاصرات الذي يعتبره مشكلة عقليات سيما في المناطق البعيدة عن العالم الحضري، والمناطق النائية في الجبال حيث يعم الفقر يعم الأسر.

مذكرا بلغة الأرقام أن سنة 2015 سجلت تزويج 37000 قاصر ما يتطلب من الجميع بذل الجهود لتعديل مدونة الأسرة من قبل القضاة والحقوقيين وجمعيات المجتمع المدني فضلا عن المحامين الذين يتقدمون بطلبات تزويج القاصرات في ظل تنزيل الجهوية الموسعة لبناء المغرب الحديث.

كلمة المرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية قدمها الباحث أنس سعدون عضو نادي قضاة المغرب بابتدائية سوق أربعاء الغرب، والتي أشار من خلالها إلى مقاربتين محتملين للتعامل مع موضوع زواج الطفلات بحسب مطالب الفعاليات الحقوقية المهتمة بالموضوع، مؤكدا أن التوجه الأول يدعو إلى حذف المقتضيات القانونية التي ترخص بزواج الطفلات، وهو توجه قد يبدو مستبعد التطبيق لعدة اعتبارات منها ما هو داخلي يتعلق بالواقع المعيش الذي ما يزال يقبل بمثل هذا النوع من الزواج، ومن ثم يكمن الحل في محاولة تقييد هذه الممارسة، قبل محاولة العمل على منعها، كما أن التشريعات المقارنة حتى في البلدان المتقدمة تسمح بالزواج استثناء لتحقيق مصلحة القاصر أو لمواجهة بعض الحالات الاستثنائية، وتقبل تزويج الطفل أو الطفلة تحت مراقبة القضاء، لكنها تقيد ذلك بعدة قيود قانونية كما أنها تتولى توفير الرعاية الاجتماعية للقاصر للحيلولة دون تعسف قد يطوله من وراء هذه الممارسة.

أما التوجه الثاني فيدعو للإبقاء على الفصل 21 من مدونة الأسرة وإدخال تعديل تشريعي عليه، إما بوضع حد أدنى لسن تزويج القاصر طفلا كان أو طفلة محدد في 16 أو17 سنة لكلا الجنسين، أو تقييد السلطة التقديرية الممنوحة للقضاء من خلال التنصيص على إلزامية الخبرة الطبية والبحث الاجتماعي.

وقدم عضو نادي قضاة المغرب أنس سعدون عدة مقترحات لضمان التطبيق الأمثل للمقتضيات القانونية المتعلقة بتزويج القاصرات، من بينها: ضرورة توفير الامكانيات اللازمة لإجراء البحث الاجتماعي المتخصص، والتنصيص على الزامية الخبرة الطبية الفعلية وليس مجرد المعاينة؛ الحرص على التكوين المستمر للقضاة وتشبعهم بمبادئ حقوق الانسان للمرأة والنوع الاجتماعي؛ تجريم زواج القاصر بشكل غير قانوني؛ اعتبار طلاق القاصر طلاقا تعسفيا موجبا للتعويض، وتدعيم الاصلاح التشريعي بتحفيز جهود التنمية للنهوض بوضعية الأسرة في جميع المجالات.. مؤكدا في ختام مداخلته على وجوب الابقاء على الطابع الاستثنائي لتزويج الطفلات القاصرات لأن مكان الفتاة في سن الطفولة هو المدرسة وليس بيت الزوجية، ولأن حصيلة اثنتي عشر سنة من تطبيق مدونة الاسرة أكدت على هشاشة الأسر التي تنبني على تزويج الطفلات، اللواتي يزج بهن في آخر المطاف في متاهات المحاكم حيث يتهن بين دعاوى النفقة، وطلبات التطليق، وشكايات العنف والطرد من بيت الزوجية.

وأشار سعيد حتمان عضو نادي قضاة المغرب بابتدائية الفقيه بن صالح إلى المادة 19 من مدونة الأسرة التي تحدد سن الزواج في 18 سنة، لكن تم وضع حالات استثناء تمنح القاضي الإذن بالزواج مع مراعاة الضوابط القانونية، مشيرا إلى المراحل التي يقطعها طلب القاصر ووليه الشرعي بناءا على بنص عليه قانون المسطرة المدنية.

وأكد أن النص الذي تعتمده مدونة الأسرة في أهلية الزواج موجود في مختلف القوانين الدولية سيما في دول الجزائر والأردن ومصر وباقي الدول المغاربية، لكن يجد القضاء المغربي نفسه في قلب الانتقادات التي توجه إليه أصابع الاتهام وتعتبره مقصرا في حق القاصرات، وبالتالي وجب البحث عن حلول للمشاكل القائمة للبحث عن بدائل قانونية متفق عليها من قبل كل الفرقاء والمتدخلين، علما أن رفض القاضي تزويج القاصر تنجم عنه أحيانا مشاكل خطيرة تضيع مستقبلها الأسري ما تترتب عنه مشاكل لا حصر لها.

وأعربت عائشة آيت بري عن جمعية نساء المناطق الجبلية عن قلقها لما تعانيه المرأة القروية عامة والجبلية خاصة من إقصاء وتهميش علما أن دور المرأة أساسي في كل مناحي الحياة التي لا تستقيم إلا بمنح المرأة كافة حقوقها وواجباتها بعيدا عن الاستغلال والتهميش.

وقدم الأستاذ حسين الراجي رئيس نقابة المحامين بالمغرب مداخلة حول موضوع تزويج الطفلات بين قانون الأسرة والمعايير الدولية أكد فيها أن المغرب ملزم بملاءمة مدونة الأسرة مع المواثيق الدولية، داعيا إلى ايجاد حلول عملية لظاهرة تزويج الطفلات التي أضحت من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف الفتيات القاصرات، مؤكدا على استمرار العراقيل العملية التي تحول بين القضاء والقيام بدوره في التطبيق الأمثل لمدونة الأسرة في الشق المتعلق بالرقابة القضائية على تزويج القاصرات بسبب الطابع الشكلي للخبرات الطبية المدلى بها، وضعف الامكانيات المتاحة على مستوى البحث الاجتماعي، فضلا عن استمرار التحايل على القانون تحت غطاء زواج الفاتحة.

أشغال الندوة العلمية تواصلت بعدما فتح باب النقاش حيث ركزت المداخلات على ضرورة إيلاء موضوع تزويج الطفلات ما يستحق من عناية وتفكير للقطع مع ممارسات ماضوية، وفسح المجال أمام الفتيات ضحايا الزواج المبكر للاستماع بحياتهن في ظروف أحسن.

واعتبرت أغلب المداخلات على أن تزويج الطفلات أمر قسري يشكل انتهاكا جسيما لحق الطفلة، حيث خلصت للتوصيات التالية :

-مصلحة الطفل و الطفلة هي فوق اي اعتبار و لا تمييز بينهما حقوقيا.

-تزويج القاصرات يعتبر جريمة و ممارسة للعنف النفسي و البدني ضد حقهن في الحياة العادية .

-ان عشرات الفتيات بالمغرب يتزوجن قبل 13 سنة بسبب استمرار زواج الفاتحة.

-اعتبار تزويج القاصرات من المعضلات الاجتماعية الوخيمة التي تواجهها جهة بني ملال خنيفرة لكونها حجر عثرة إمام التنمية البشرية .

-لا يمكن قياس زواج القاصرات بالإحصائيات الرسمية لوزارة العدل لتعقد بنية المجتمع المغربي و كون الزواج يبرم خارج إطار المحاكم .

-زواج قاصر يعطي أسرة قاصرة و يؤدي بالضرورة لمجتمع قاصر .

حقوق الإنسان. الأمن يفض اعتصاما أمام مجلس اليزمي

جمعيات حقوقية تدعو لمسيرة وطنية لحل ملف "ضحايا سنوات الرصاص" وتتضامن ضرب عن الطعام لأزيد من 30 يوما.

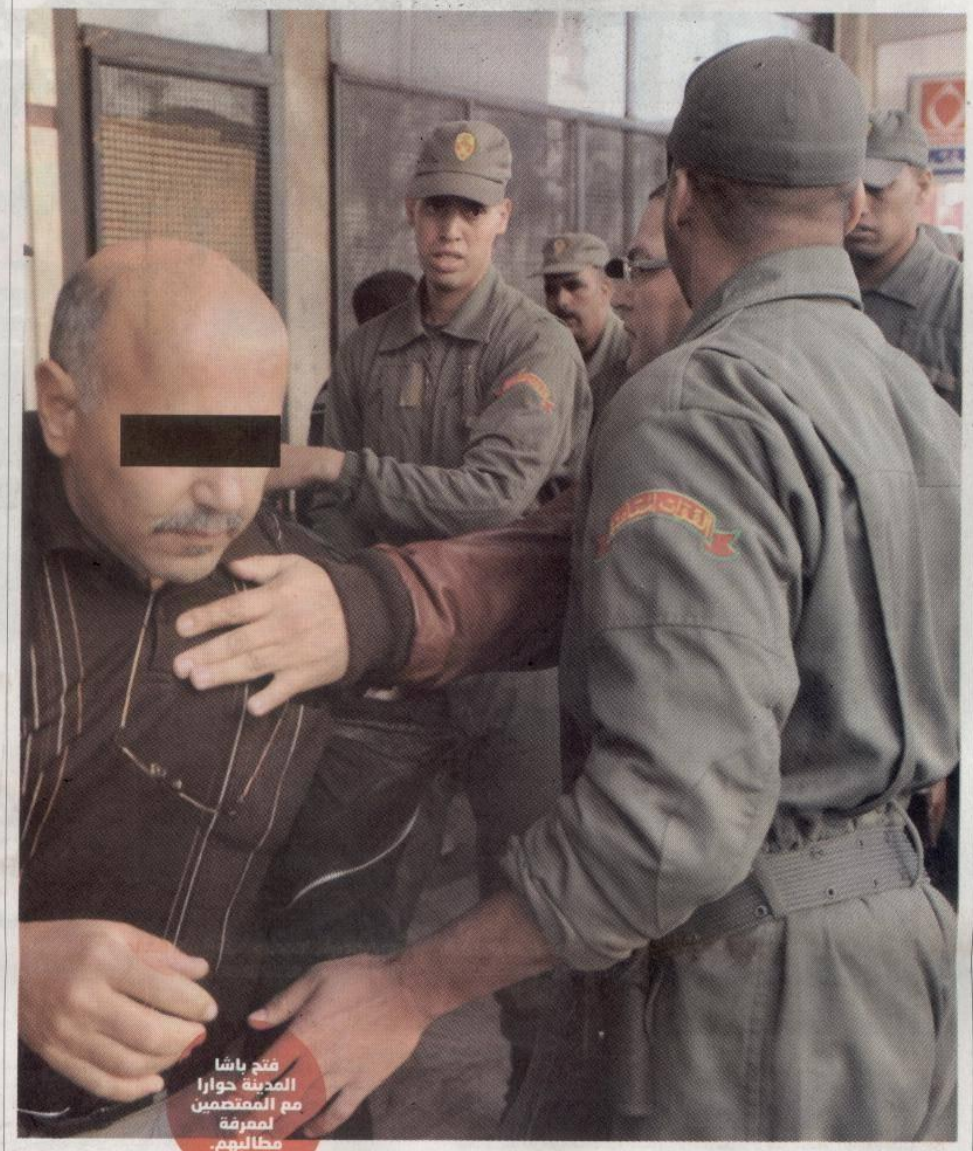

فتح باشا المدينة حوارا مع المعتصمين لمعرفة مطالبهم.

الرباط. جانب من فض أحد الاعتصامات بالقوة من طرف قوات الأمن.

المهدي هنان

3/4

تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، فرقت قوات الأمن، ليلة الأربعاء، مجموعة من المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط. وخلق التدخل الأمني، حالة ارتباك في صفوف المعتصمين، الذين يفترشون "الكرطون" بحي الرياض منذ أسابيع، دفعتهم لترك المكان على عجل، قبل أن يعودوا إليه بشكل حذر صبيحة اليوم الموالي. وبحسب مصادر حقوقية جيدة الاطلاع، فإن قرار استدعاء رجال الأمن لتفريق المعتصمين، صدر من مكتب الأمين العام للمجلس، محمد الصبار، ليحل باشا المدينة، حسب شهود عيان، رفقة مجموعة من رجال السلطة صباح الأربعاء، وفتح حوارا لمعرفة مطالب المعتصمين، الذين كان من بينهم مجموعة تصنف ملفاتهم "خارج الآجال". وأضافت المصادر نفسها، أن الباشا عاد مساء اليوم نفسه، وبرفقته مجموعة كبيرة من رجال الأمن، وأعطى أوامر صارمة للمعتصمين، لترك المكان، وهو ما دفعهم بعد محاولات للتفاوض، إلى لملمة حاجياتهم وفض الاعتصام. وحاولت "آخر ساعة"، ربط الاتصال بمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلا أن هاتفه ظل يرن طيلة صباح أمس، دون مجيب. وفي موضوع ذي صلة، تستعد عدد من الهيئات الحقوقية، وجمعيات المجتمع المدني، يوم غد الأحد، لتنظيم مسيرة احتجاجية وطنية، للمطالبة بما أسمته الحل النهائي لـ"ضحايا سنوات الرصاص"، يرتقب أن تنطلق من ساحة باب الأحد في اتجاه محطة القطار الرباط المدينة، مرورا بشارع محمد الخامس. وقال عبد الكريم وزان، رئيس فرع الدار البيضاء "للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف"، إن المشاركين سيأتون من عدد من مدن المغرب، للمطالبة بالحل النهائي لملف "ضحايا سنوات الرصاص"، مسجلا تضامن "المنتدى" مع المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبينهم أبناء احد الضحايا كان منتميا لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يطالب برفات والده، وتدهورت حالته الصحية بشكل كبير بسبب إضرابه عن الطعام لأزيد من شهر. ●

Célébration de la Journée mondiale des droits de l'homme à Agadir

12434/11 *

Les étudiants de la faculté des lettres en conclave

Sans le cadre de la célébration de la journée mondiale des droits de l'homme, les étudiants de la faculté des lettres et sciences humaines d'Agadir, relevant de l'université Ibn Zohr, en collaboration avec la commission régionale des droits de l'homme, ont mis sur pieds un programme ambitieux, composé de plusieurs axes aussi riches qu'instructifs. Supervisé de bout en bout par le vice-doyen, Khadija Ragi et le responsable des clubs des étudiants, Abdelkrim Oubella, ce menu a été élaboré, durant toutes ses phases, par un groupe d'étudiants de la faculté en question.

Après la cérémonie d'ouverture caractérisée par les mots de préambule prononcés respectivement par Ahmed Belcadi, doyen de la faculté des lettres et sciences humaines, Mohamed Charef, président de la commission régionale des droits de l'homme, Abdelkrim Oubella, coordinateur des ateliers des étudiants, ainsi que la conférence donnée par Abdelkrim Madoune, secrétaire du syndicat national de l'enseignement supérieur, les clubs des étudiants ont présenté, tour à tour, leurs diverses prestations, illustrant l'importance de cette commémoration.

C'est que l'atelier de l'animation intellectuelle et le développement des aptitudes a donné un exposé, par M. Bettioui, enseignant à la faculté des lettres, autour des questions des droits de l'homme. Quant à l'atelier de l'orateur, il a organisé des démonstrations autour de l'art de la rhétorique, à travers de la thématique des droits de l'homme, supervisées par L.Cherras, enseignante à la même faculté. Par ailleurs, l'atelier Ibn Khaldoun des recherches sociale a projeté une pièce théâtrale, intitulée « Tachachs », une rencontre ouverte avec les étudiants autour des scènes de théâtre relatant des expériences de la détention politique 1973/1990, animées par Rachid Outarhoute, enseignant chercheur à la faculté des lettres, un exposé autour des droits économiques, organisé par le club universitaire pour le développement rural et animé par Said Khalil, enseignant à la même faculté, le club des jeunes créateurs a organisé un récital poétique, supervisé par M. Ziouaoui, enseignant à la faculté, l'atelier de l'histoire a organisé une conférence autour de l'histoire des droits de l'homme, présenté par Mustapha Boudribila, enseignant chercheur à la faculté des lettres et enfin, le club de la connaissance a présenté une pièce de théâtre autour des droits de l'homme, sous la supervision de Habiba Hafsaoui, enseignante à la même faculté et une projection de cinéma autour des droits de l'homme.

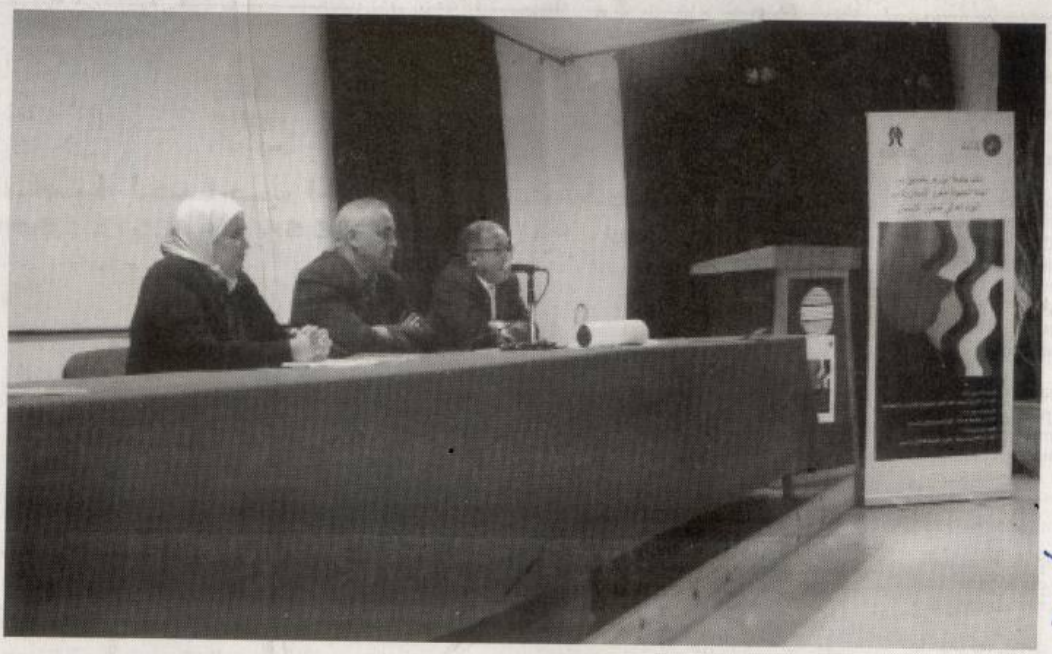

Toutes ces activités, savamment et joliment conçues et présentées, par les étudiantes et les étudiants des différents ateliers de la faculté des lettres et sciences humaines d'Agadir, ont connu un succès éclatant et un bel engouement des participants et des visiteurs.

Saoudi El Amalki

Une cellule de suivi des recommandations du CNDH mise en place à la prison locale de Laâyoune

7664/11

Protection des droits des détenus

Une cellule chargée du suivi des recommandations formulées par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de protection des droits des prisonniers a été créée récemment mercredi à la prison locale de Laâyoune, à l'occasion de la Journée nationale du prisonnier.

Cette cellule, mise en place lors d'une rencontre de communication organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à Laâyoune-Smara au profit des pensionnaires de la prison locale de cette ville, comprend un comité composé de membres de l'institution pénitentiaire, de la CRDH et de l'établissement pénitentiaire relevant du ressort territorial de la CRDH de Laâyoune-Smara. Dans une allocution de circonstance, rapporte la MAP, le président de la CRDH Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, a relevé que la création de ce comité s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations du CNDH relatives à la protection des droits des prisonniers et témoigne de l'intérêt qu'attache la CRDH à cette catégorie, notant que l'accent a été mis à cette occasion sur l'examen des droits des prisonniers et les moyens de les renforcer et les protéger.

De son côté, le Procureur général du Roi près la Cour d'appel de Laâyoune, Abdelkerim Chafai, a noté que le parquet général s'est engagé, d'une manière positive et active, dans le traitement des doléances et plaintes des prisonniers, rappelant à cet égard l'approche basée sur les droits de l'Homme et les garanties juridiques qu'offre le droit marocain au profit des prisonniers et des personnes placées en détention préventive y compris l'institution du juge chargé de l'application des peines, venue parachever la construction de l'Etat de droit. Les commissions régionales des droits de l'Homme effectuent dans le cadre des prérogatives qui leur sont conférées des visites régulières aux prisons relevant de leurs ressorts territoriaux, afin de s'enquérir de la situation des prisonniers et organisent des activités de sensibilisation au profit des pensionnaires des établissements pénitentiaires.

L'opinion
www.lopinion.ma

Mémorandum du CNDH relatif à la liberté d'association

Renforcer les garanties d'indépendance du tissu associatif

17833/1-5

Les deux mémorandums élaborés récemment par le CNDH (Conseil national des droits de l'homme), relatifs aux rassemblements publics et à la liberté associative s'inscrivent dans la contribution de cette institution au débat public relatif aux libertés publique visant à renforcer le processus de mise en oeuvre de la Constitution.

Celle-ci estime qu'un tel processus constitue une « opportunité historique pour bâtir, sur une base concertée, les principes fondamentaux des libertés publiques »

Le CNDH note qu'en dépit de son dynamisme et de l'esprit civique dont témoignent ses adhérents, la société civile marocaine est confrontée à des obstacles et difficultés d'ordre juridique et administratif et en termes de ressources humaines et financières comme vient de le rappeler l'enquête nationale auprès des institutions sans but lucratif (ISBL) menée par le Haut-commissariat au plan (HCP) et publiée en décembre 2011.

En dépit des avancées légales et réglementaires, le tissu associatif marocain est toujours confronté à des difficultés juridiques et à des pratiques administratives qui peuvent souvent générer des abus de pouvoir. En effet, s'il est possible de qualifier le cadre juridique régissant les associations comme étant globalement libéral (hormis la « parenthèse autoritaire » consacrée par les amendements du 10 avril 1973), il n'en demeure pas moins que ce cadre répond de moins en moins aux défis juridiques qu'affrontent aujourd'hui les associations, aux mutations du mouvement associatif, au rôle qui lui est dévolu par la Constitution et aux besoins et aspirations de la société.

Le CNDH rappelle, à cet égard, des problématiques comme la lourdeur de la procédure de déclaration des sections des associations

» Page 5

Mémorandum du CNDH relatif à la liberté d'association

Renforcer les garanties d'indépendance du tissu associatif

17833/1-5

nationales, les pratiques administratives faisant obstacle au processus de constitution de certaines associations et l'insécurité juridique résultant de ces pratiques. A titre d'exemple, l'enquête réalisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Beni-Mellal-Khouribga sur les conditions d'application de la loi réglementant le droit d'association a montré la persistance de pratiques administratives non conformes aux dispositions législatives et réglementaires régissant le droit d'association, comme la non délivrance des récépissés provisoires.

Le CNDH souligne, également, les limites du régime juridique des associations étrangères, notamment en ce qui concerne le délai à partir duquel les associations étrangères peuvent exercer les opérations autorisées par l'article 6 du Dahir réglementant le droit d'association : ce délai est de trois mois pour les associations étrangères (art. 25), alors qu'il est de 60 jours pour les associations nationales. Une autre limite du statut des associations étrangères réside dans l'introduction d'un élément juridique qui relève de la logique d'autorisation dans le cadre de la constitution des unions et des fédérations d'associations étrangères, à savoir l'autorisation par décret prévue à l'article 26 du Dahir réglementant le droit d'association.

La diversité des statuts juridiques des fondations constitue une des caractéristiques fondamentales du système juridique national. Ainsi, des fondations sont instituées par Dahir sur la base de l'article 19 de la Constitution de 1996, d'autres sont créées par la loi, certaines sont créées dans le cadre du Dahir N°1-58-376 du 3 joumada I 1378 (15 novembre 1958) réglementant le droit d'association, et quelques unes sont régies à la fois par le Dahir de 1958 réglementant le droit d'association et la loi N° 18-97 relative au microcrédit.

S'il est possible de justifier cette multiplicité par d'une part, le respect nécessaire des compétences des pouvoirs constitués et d'autre part, par le droit des associations de choisir leur dénomination, il n'en demeure pas moins que notre système juridique ne prévoit pas un cadre global et unifié du régime des fondations. La diversité des cadres juridiques n'est d'ailleurs pas propre aux seules fondations.

Recommandations concernant le cadre juridique des associations

Le CNDH estime que l'objectif central de la réforme du cadre juridique régissant les associations devrait être le renforcement des garanties de la liberté d'association et de l'indépendance du tissu associatif, afin de permettre à la société civile de jouer son rôle désormais consacré constitutionnellement.

La réalisation des objectifs de valeur constitutionnelle passe, de l'avis du Conseil, essentiellement par le renforcement du tissu associatif national et par la codification de la jurisprudence, notamment celle des tribunaux administratifs, en matière de liberté associative. Le Conseil considère à cet égard que toute réforme du cadre juridique et règlementaire régissant les associations doit apporter des solutions juridiques et institutionnelles à une série de problématiques fondamentales afin de retrouver pleinement la logique libérale et déclarative du cadre juridique régissant les associations.

Ainsi, le CNDH recommande au législateur de procéder à la révision du Dahir n°1-58-376 du 3 joumada I 1378 (15 novembre 1958) réglementant le droit d'association dans le sens libéral de 1958 en :

- Remplaçant les peines privatives de liberté, prévues par le Dahir réglementant le droit d'association par des amendes;
- Accordant aux enfants âgés de 15 à 18 ans le droit de constituer leurs propres associations en vue de garantir l'effectivité du droit des enfants à la participation ; Alignant le statut juridique des associations étrangères sur celui des associations nationales dans une perspective d'égalité de droits, conformément à la Constitution et à la nouvelle politique migratoire du Royaume ;
- Prévoyant, dans l'article 5 du Dahir, la possibilité de déposer par voie électronique la déclaration de constitution des associations ou de renouvellement de leurs organes dirigeants, dans le cadre de la dématérialisation des procédures relatives aux actes de la vie associative ;
- Exonérant les déclarations de constitution des associations et de renouvellement de leurs organes dirigeants des frais du timbre de dimension prévu à l'article 5 du Dahir.

Le CNDH recommande en outre :

- D'adopter un statut légal particulier pour les fondations, clarifiant leurs spécificités, les modalités d'obtention de ce statut, leur financement et leur administration ;
- De mettre en place un cadre juridique statutaire de l'action associative bénévole et volontaire. Ce cadre peut préciser notamment les droits et les obligations des bénévoles et des volontaires, les modalités d'évolution de cette catégorie de travailleurs associatifs au sein des associations, la contribution de l'Etat à la couverture des risques encourus par les bénévoles ainsi que les modalités de remboursement des frais engagés par eux dans le cadre de leurs activités ;

D'amender l'article 7 du Code de procédure pénale afin de permettre à toutes les associations légalement constituées, et pas seulement celles ayant le statut de l'utilité publique, de se constituer, dans la limite de leur objet statutaire, en tant que partie civile dans toute action civile en réparation du dommage directement causé par un crime, un délit ou une contravention ;

- D'amender l'article 4 du Dahir N° 1-02-212 du 22 joumada II 1423 (31 août 2002)

portant création de la Haute autorité de la communication audiovisuelle (tel que modifié et complété) afin d'élargir le droit de saisine de la HACA à toutes les associations légalement constituées, leur permettant ainsi de lui adresser des plaintes relatives à des violations, par les organes de communication audiovisuelle, des lois ou règlements applicables au secteur de la communication audiovisuelle. Sous réserve du renforcement des ressources financières mises à leur disposition et de révision de la fiscalité associative et des facilités douanières des associations, la reconnaissance de la qualité d'association d'utilité publique, qui ne subsiste pratiquement qu'en France, pourrait être définitivement abandonnée. A titre transitoire, le Conseil recommande que les critères d'accès des associations au statut d'utilité publique soient mieux clarifiés. Dans ce sens, deux points d'entrée ont été identifiés au niveau du décret N°2 -04-969. Il s'agit d'une part de préciser la portée de la notion de « poursuite d'un but d'intérêt général » prévue dans l'article 1er et d'autre part, d'encadrer le pouvoir d'appréciation confié aux représentants de l'exécutif, prévu dans l'article 6, en instaurant des critères explicites sur lesquels la dite appréciation peut être fondée.